الصباح الاقتصادية 12

العدد 3538 - السنة الثانية عشرة
الخميس 8 ربيع الآخر 1441 - الموافق 5 ديسمبر 2019
Thursday 5 December 2019 - No.3538 - 12 th Year

مؤشرات السوق تستعيد عافيتها وتتلون بالأخضر

بورصة الكويت تستأنف جولتها الترويجية في نيويورك وبوسطن

إرتفاع جماعي للمؤشرات

في إطار جهودها الرامية إلى دعم سوق المال الكويتي، نظمت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت جولة ترويجية استهدفت كبرى شركات إدارة الأصول المالية التي تتخذ مقرا لها في مدينتي نيويورك وبوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستثمر في الأسواق الناشئة. وتهدف هذه الجولة، التي تستمر لمدة يومين تسليط الضوء على فرص الاستثمار الحالية والمستقبلية في الكويت لكبرى شركات إدارة الأصول عالميا.

ويعزى توقيت هذه الجولة لعدة أسباب أهمها جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المؤسسية والاستماع إلى ملاحظات وآراء الجهات المستهدفة حول تجربتهم الاستثمارية في الكويت ولعرض آخر التطورات في سوق رأس المال الكويتي وصولا إلى عملية خصخصة البورصة لتكون أول بورصة يمتلكها القطاع الخاص في الشرق الأوسط.

وتعليقا على هذه الجولة، قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «تهدف من خلال هذه الجولة إلى البحث عن فرص جديدة للتعاون المشترك مع المجتمع الاستثماري العالمي واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى السوق الكويتي، وذلك عن طريق تعريف الجهات الاستثمارية الأجنبية على التطورات التي تمر بها شركة البورصة وسوق رأس المال الكويتي، وعلى فرص التداول الواعدة عبر منصتها، وهو ما يساهم بشكل فعال في الارتقاء بمكانتها وتمكينها من المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي للكويت على الوجه الأمثل. كما تعرفنا في هذه الجولة على احتياجات كبرى شركات إدارة الأصول الأجنبية وسنقوم بدراسة مدى إمكانية تطبيقها بما يخدم السوق الكويتي ومكوناته كوننا ملتزمون بتحسين البنية التحتية وتبسيط العمليات ومواءمة معايير السوق مع أفضل الممارسات العالمية.»

في الجولة الترويجية قامت هيئة أسواق المال وبورصة الكويت بتسليط الضوء على عملية التطوير الشاملة التي تشهدها شركة بورصة الكويت وسوق رأس المال الكويتي بشكل عام والذي تم بجهود مشتركة بالتعاون مع هيئة اسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة، حيث أدى هذا التطوير إلى تمكين وتزويد سوق رأس المال الكويتي بالأدوات والخدمات وأنظمة التداول اللازمة التي ترقى للمستويات العالمية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق المنتجات والخدمات المقدمة، وتوفير منصة استثمار جاذبة، وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير العديد من القواعد واللوائح الموضوعة وفقا لاحتياجات السوق، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للسوق وخلق بيئة جاذبة للسيولة.

تجدر الإشارة إلى أن بورصة الكويت كانت قد صنفت في كبرى مؤشرات فوتسي راسيل (FTSE Russell) كسوق مالي ناشئ في 2017، فضلا عن تصنيفها في مؤشرات ستاندرد آند بورز داو جونز (SP DJI) كسوق مالي ناشئ في اواخر العام 2018، كما أعلنت شركة (MSCI) عن الموافقة المشروطة لضم الكويت لمؤشر الاسواق الناشئة في يونيو 2019 على أن تقوم بنشر قرارها النهائي في أواخر الشهر الجاري. يأتي تصنيف بورصة الكويت إلى سوق ناشئ من قبل كبرى شركات التصنيف العالمية ثمرة للدور الفاعل الذي تقوم به البورصة في تعزيز كفاءة السوق وشفافيته، وزيادة السيولة، وتعزيز ثقة المستثمرين.

جلسة خضراء

انهت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على ارتفاع المؤشر العام 21ر01 نقطة ليبلغ مستوى 6024ر7 نقطة بنسبة 0ر35 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 241 مليون سهم تمت من خلال 8160 صفقة نقدية بقيمة 30ر4 مليون دينار كويتي (نحو 100 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 20ر23 نقطة ليصل الى مستوى 4805ر1 نقطة بنسبة 0ر42 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 199ر5 مليون سهم تمت عبر 5090 صفقة نقدية بقيمة 12 مليون دينار (نحو 39ر5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 21ر5 نقطة ليصل الى مستوى 6644ر1 نقطة بنسبة 0ر32 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 41ر4 مليون سهم تمت عبر 3070 صفقة بقيمة 18ر3 مليون دينار (نحو 60ر2 مليون دولار).

وكانت شركات (بيت الطاقة) و(الديره) و(قيوين ا) و(أرجان) و(سكب ك) الاكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (اعيان) و(وطنية) و(اهلي متحد) و(الاولى) و(كميفك) الاكثر تداولا فيما كانت شركات (اعيان) و(كميفك) و(العقارية) و(السورية) و(منازل) الاكثر انخفاضا.

وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا الخطوة الاولى من المرحلة الثالثة لتطوير السوق عبر تدشينها منتجات وادوات استثمارية مبتكرة خاصة ومنها الصناديق العقارية المدرة للدخل المتداولة (ريتس) وهي صناديق تمتلك وتدير العقارات المدرة للدخل والاصول العقارية.

ويشترك في هذه الصناديق عدد من المستثمرين في رأسمالها مما يسمح للمستثمرين الافراد الحصول على حصة من الدخل الناتج عن ملكية العقار دون الحاجة الى شراء او تمويل ممتلكات او اصول.

«المركزي»: عرض النقد يرتفع 0.4 في المئة خلال اكتوبر

اظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي امس الاربعاء ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) بنسبة 0ر4 في المئة في اكتوبر الماضي على اساس شهري مسجلا 38ر4 مليار دينار كويتي (نحو 126ر7 مليار دولار امريكي).

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول احصائية لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي في اكتوبر استقرت عند مستوى 33ر7 مليار دينار (نحو 111 مليار دولار).

واضافت ان ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية ارتفعت في الشهر المذكور 3ر7 في المئة لتبلغ 2ر8 مليار دينار (نحو 9ر2 مليار دولار) ليبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص 36ر5 مليار دينار (نحو 120ر5 مليار دولار).

وبينت ان اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار المتمثل بسندات (المركزي) في اكتوبر الماضي استقرت عند مستوى 2ر97 مليار دينار (نحو 9ر8 مليار دولار).

واشارت الى ان اجمالي موجودات البنوك المحلية انخفض بنسبة 1ر0 في المئة ليسجل نحو 6ر9 مليار دينار (نحو 22ر7 مليار دولار).

واوضحت ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية انخفض بنسبة 2ر4 في المئة في اكتوبر الماضي ليبلغ 7ر7 مليار دينار (نحو 25ر4 مليار دولار) في حين ارتفعت ودائع لاجل لدى (المركزي) بنسبة 1ر5 في المئة لتصل الى 1ر9 مليار دينار (نحو 6ر2 مليار دولار).

وافادت ان ارصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين (حجم الائتمان المصرفي الممنوح) ارتفعت في اكتوبر الماضي 7ر0 في المئة عن مستواها المسجل في سبتمبر الماضي لتبلغ 38ر3 مليار دينار (نحو 126ر4 مليار دولار).

ولفتت الى ان متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد استقر عند 3 في المئة.

وذكرت ان تمويل الواردات الكويتية تراجع في اكتوبر الماضي بنسبة 4ر6 في المئة في حين استقر متوسط سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار الكويتي عند 303ر7 فلس لكل دولار.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد للعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب.

ويشمل عرض النقد بمفهومه الواسع اضافة الى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

(Million Dinars) (مليون دينار)

البيان	2019 Oct تقرير	2019 Sep سبتمبر	2018 Dec ديسمبر	2018 Oct تقرير
عرض النقد (ن2)	35470.5	35310.6	35606.4	35359.5
التغير عن الشهر السابق (%)	0.4	1.4	0.7	0.1
التغير عن الشهر المقابل (%)	0.3	0.0	4.0	3.7
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	-0.4	-0.8	4.0	3.3
النقد المتداول :				
- بعملات المودعين	11302.0	11268.9	10788.1	10706.2
التغير عن الشهر السابق (%)	0.3	1.8	-4.1	1.8
التغير عن الشهر المقابل (%)	5.6	7.0	12.8	21.7
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	4.8	4.5	12.8	11.9
- بعملات المودعين الأجنبية	10968.6	10941.2	10488.2	10337.9
التغير عن الشهر السابق (%)	0.3	2.1	-4.7	1.4
التغير عن الشهر المقابل (%)	6.1	7.3	11.6	20.7
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	5.4	5.1	11.6	10.8
ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي *	2372.3	2372.3	3842.3	3842.3
التغير عن الشهر السابق (%)	0.0	-7.8	0.0	0.0
التغير عن الشهر المقابل (%)	-33.0	-39.0	-25.7	-25.7
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	-33.0	-33.0	-25.7	-25.7
البنوك المحلية :				
- بعملات المودعين	69817.4	69591.3	66536.9	65270.4
التغير عن الشهر السابق (%)	-0.1	1.1	1.9	0.5
التغير عن الشهر المقابل (%)	7.0	7.6	4.9	4.2
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	4.9	5.0	4.9	2.9
- بعملات المودعين الأجنبية	7743.2	7934.7	7713.2	7249.0
التغير عن الشهر السابق (%)	-2.4	0.3	7.6	-1.3
التغير عن الشهر المقابل (%)	6.8	8.0	8.0	0.9
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	0.4	2.9	8.0	1.5
ودائع القطاع الخاص المقيم	36582.6	36470.9	36551.2	36083.9
- بالدينار الكويتي	33778.1	33707.7	34234.6	34088.2
التغير عن الشهر السابق (%)	0.0	0.5	0.5	1.0
التغير عن الشهر المقابل (%)	-0.9	0.1	4.8	2.5
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	-1.3	-1.4	4.8	4.3
- بالعملات الأجنبية	2804.5	2763.2	2616.7	2613.9
التغير عن الشهر السابق (%)	3.7	7.7	-0.8	-10.3
التغير عن الشهر المقابل (%)	7.3	7.2	-4.3	10.2
التغير عن بيسمبر من العام السابق (%)	7.2	3.3	-4.3	-4.4

جدول بياني توضيحي

«إرنست أند يونغ»: الكويت بدأت باتخاذ خطوات في عملية التحول الرقمي للقطاع الضريبي

الوك شوك

قال الشريك في (ارنست اند يونغ - الكويت) الوك شوك أمس الاربعاء ان الكويت لديها خطة طموحة لتطوير نظامها الضريبي اذ بدأت باتخاذ خطوات في عملية التحول الرقمي للقطاع الضريبي.

واضاف شوك الذي يشغل ايضا منصب مسؤول الخدمات الاستشارية الضريبية بالقطاع الحكومي والعام بمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا في الشركة خلال ندوة (رقمنة الضرائب والادارة الضريبية والتخطيط الفعال للثورة العائلية) ان وزارة المالية الكويتية طرحت عددا من المشروعات التي تدعم عملية التحول الرقمي للقطاع الضريبي.

واوضح ان التحول الرقمي للقطاع الضريبي في الكويت لم يعد خيارا بل بات من ضمن الاولويات التي يجب على الحكومة الاستمرار في الاهتمام بها لتحقيق الاعباء على الموارد النفطية وذلك في اطار خطط الاصلاح المالي والاقتصادي بالدولة.

واشار انه يجب على وزارة المالية الكويتية ان تكون مستعدة لاي تغيير قد يطرأ على سياسات الكويت الضريبية.

وذكر ان خطط الشراء لدى وزارة المالية تضمنت تحديث العمليات في الادارة الضريبية عبر الخدمات الرقمية وتطبيق نظام ضريبي متكامل يمكنها من ادارة الضرائب الحالية ويجعلها جاهزة للتعامل مع اي قوانين ضريبية قد تستحدث لتطبيقها الكويت مستقبلا ما يرفع من قدرتها على الاستجابة بصورة اسرع واسهل للتغيرات في القانون الضريبي.

واضاف ان التحول الرقمي للقطاع الضريبي في الكويت سيكون الركيزة الاساسية التي تساعد الدولة في بسط سيادتها الضريبية بسهولة ويسر وبصورة اكثر فعالية وكفاءة.

وذكر ان هذا التحول سيقضي على الدورة المستندية الطويلة وطول فترة الإجراءات ويقود نحو المعالجات المحاسبية السريعة والمنضبطة وفق إطار يحدد المسؤوليات ويمنع وجود أي اخطاء في تقدير وربط الضريبة.

ولفت الى ان رقمنة النظم ستمكن مسؤولي النظام الضريبي من متابعة قيمة الإيرادات المحصلة من الخاضعين للقانون الضريبة اولا بأول ما يمكن المسؤولين من اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.

وبين ان رقمنة عمليات قطاع الضريبة سيكون له بعد آخر يفيد الحكومة ككل بصورة غير مباشرة إذ ان البيانات التي تغذي النظم الضريبية الرقمية تعد في حد ذاتها قاعدة بيانات رسمية وموثوقة عن حجم الأعمال في البلاد.

من جانبه قال الشريك في (ارنست اند يونغ - الكويت) وليد عبدالفضيل خلال الندوة ان عملية الرقمنة تفور نحو ممارسات ضريبية افضل في الكويت إذ ستحقق فائدة مزدوجة للدولة والخاضعين للضريبة على حد سواء.

واوضح عبدالفضيل ان الرقمنة ستغطي كل المهام في قطاع الضريبة بدءا من تسجيل الخاضعين للقانون سواء كيانات او افراد وصولا الى عمليات المتابعة الدورية وتحليل المخاطر وتخطيط ومراجعة الحسابات.

واكد ان رقمنة قطاع الضريبة تعد حلا ناجعا امام معضلة كبيرة تعاني منها الكويت وهي نقص الكفاءات الضريبية المتخصصة مبينا ان عملية الرقمنة ستدفع نحو تسهيل العمل على المسؤولين عن تطبيق الضريبة، واقاد ان عملية الرقمنة من شأنها توفير نفقات التعيينات الجديدة إذ ستتيح لهم القيام بمهامهم باريحية وفعالية اكبر وفق خيارات سهلة وموثوقة في عمليات التقدير والربط الضريبي من دون وجود اخطاء بشرية يعاقب عليها القانون كما تتضمن كشف اسهل لحالات عدم الامتثال. وذكر ان الرقمنة تسمح بتوفير خدمات الضرائب على مدار الساعة اذ ستمكن الخاضعين من انهاء اجراءاتهم اونلاين مع السلطات الضريبية وفق معالجات سريعة وذكية لمعاملاتهم كما تضمن الإنصاف والعدالة للخاضعين للضريبة عبر تسجيل دقيق لدافعي الضرائب يحقق الشفافية في العمليات.

بنك الخليج يدعم المجتمع والاقتصاد المحلي في سوق قوت

أحمد الأمير

كجزء من سعيه المتواصل والمستمر لدعم المجتمع المحلي في الكويت، يدعم بنك الخليج سوق قوت الذي ينطلق في عامه السابع هذا السبت في حديقة الأبراج في العديلية.

ويضم السوق العديد من المحلات والمطاعم والمزارع واصحاب المشاريع الشابة ممن يعرضون منتجاتهم الطازجة لزوار السوق. كما يضم السوق ايضا بعض الطباخين ممن يقدمون أشهى الأكلات الطازجة للزوار، بينما يستضيف بنك الخليج كرنفالا صغيرا داخل السوق، ويقدم عدة انشطة ترفيهية للزوار. وينطلق السوق هذا العام في حديقة الأبراج في العديلية، وذلك في اول سبت من كل شهر، ابتداء من ديسمبر وحتى مارس. وسيستقبل زواره من الساعة التاسعة صباحًا وحتى الخامسة مساءً. وستكون انطلاقة هذا الموسم يوم السبت القادم الموافق 7 ديسمبر، على ان تليه الأسواق القادمة في تواريخ 11 يناير و8 فبراير و7 مارس. وقال مساعد المدير العام للاتصالات الخارجية في بنك الخليج، احمد الأمير: «شاركنا في دعم سوق قوت في الموسم الماضي، وقد كانت تجربة رائعة فعلًا، تعرفنا من خلالها على مجموعة كبيرة من المشاريع الشابة التي تدعو للفخر، متحمسون للموسم الجديد من سوق قوت، ونقدم لهم كل الدعم ضمن جهودنا في تشجيع الشركات المحلية والمواهب الشابة في المنطقة. نحن فخورون بان نكون جزءًا من السوق الذي يحوي كل هذا الإبداع والابتكار، والذي تتطلع له جميع فئات المجتمع. فبينما نجح سوق قوت في خلق هذه البيئة الإبداعية الآمنة، ندرك اهمية دور المؤسسات الكبيرة كذلك في رعاية المجتمع والتفاعل مع افراده والمشاريع الصغيرة فيه. نحن نتطلع إلى يوم ممتع جدًا في الهواء الطلق، ومتحمسين للتعرف على الابتكارات الفريدة التي سيقدمها البائعون في السوق.»

سوق قوت هو سوق للمزارعين الحرفيين تأسس عام 2013 بهدف دعم المجتمع المحلي من خلال المبادرات الموسمية ويتمحور تركيزه أيضا حول البائعين الصغار والمتوسطين المتخصصين في المنتجات الزراعية والحرف اليدوية والمنتجات الغذائية محلية الصنع.